مشكل تغير المناخ و تداعياته على تحقيق الأمن البيئي بالجزائر ماذا بعد قمة باريس[1]؟

د/ بلاق محمد
عضو مخبر القانون المقارن بجامعة تلمسان.
جامعة ابن خلدون- تيارت

مقدمة:

استحوذت ظاهرة تغير المناخ بقوة على اهتمامات المجتمع الدولي منذ مدة ، وانعكس ذلك في بذل جهود دولية حثيثة – خاصة من قبل الإتحاد الأوروبي – للإتفاق على إجراءات فعالة تحد من انبعاث الغازات المتسببة في ارتفاع درجة حرارة الأرض و الآثار المترتبة عنه.

و يعتبر الاستهلاك المفرط و اللاعقلاني للموارد الطبيعية و زيادة حجم الغازات السامة المنبعثة من المصانع و النفايات من أهم أسباب التلوث البيئي و تفاقم ظاهرة الاحتباس الحراري، ناهيك على أن التأخر في فهم أبعاد هذه المخاطر مسبقا أثر بشكل ملحوظ على البيئة وأدى إلى إضعاف التنمية الاقتصادية و تناقص إمكانياتها.

و قد نبهت التقارير الدولية التي صدرت مؤخرا إلى أن الدول النامية – رغم أنها الأقل إنتاجا لهذه الغازات – سوف تكون الأكثر تأثرا بنتائج هذا التغير المناخي ، مما يستلزم معه على هذه الدول أن تواجه بجدية هذه التأثيرات وأن تتعاون فيما بينها لإجراء دراسات جادة و عميقة للاسترشاد بها في إعادة ترتيب الأولويات التنموية على ضوء التطورات الحاصلة على المستوى الدولي، فالتأخر في التعامل مع هذه الظاهرة وآثارها سيعقد دون شك المشكلة و يزيد بشدة من تكاليف معالجتها.

و في ظل هذه التحديات عقد مؤتمر الأمم المتحدة حول تغير المناخ بباريس في ديسمبر 2015، والذي حمل في مضمونه تحولات عالمية جديدة، و حاول أن يتغلب على الخلافات التي تطبع علاقات دول الشمال بدول الجنوب، و حتى بين الدول الصناعية الكبرى الأوربية و نظيرتها الأمريكية، فعُد بحق حدثا تاريخيا بكافة المقاييس[2].

---

* رمز المقال:39-16 / ب م / ت
تاريخ إيداع المقال لدى أمانة المجلة: 2016/04/28
تاريخ إيداع المقال للتحكيم:2016/05/01
تاريخ رد المقال من قبل التحكيم: 2016/05/31
تاريخ قبول المقال للنشر:2016/06/09

2- شهدت هذه القمة المنعقدة بباريس مشاركة قياسية لرؤساء و زعماء الدول بما يقارب 159 دولة، الأمر الذي دفع الأمين العم للأمم المتحد بان كي مون للقول بأن" التاريخ يصنع اليوم بفرنسا" واصفا اتفاق باريس بانتصار البشر و المصلحة العامة، و بأنه وثيقة تأمين صحي لكوكب الأرض ستساعد لا محالة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

و مادام إتفاق باريس قد لقي ترحيبا من قبل أغلب دول العالم، فإن فهم خلفية انعقاده و آفاق تطلعاته شكل بالنسبة لنا حافزا للبحث و التعمق في فهم ظاهرة تغير المناخ و الحلول المقترحة للحد منه ، لهذا سنحاول في هذه الورقة البحثية أن نجيب عن التساؤل القائم حول:

ما مدى مساهمة اتفاق باريس في توضيح الرؤى و إيجاد الحلول المستقبلية لظاهرة تغير المناخ؟ و ما هي انعكاسات ذلك على الأمن البيئي بالجزائر ؟

و للإجابة على ذلك ارتأينا أن نعالج الموضوع من خلال التقسيم التالي:

المبحث الأول: مفهوم ظاهرة تغير المناخ و الآثار الناجمة عنها.

المبحث الثاني: اتفاق باريس حول تغير المناخ و انعكاساته على الأمن البيئي بالجزائر.

المبحث الأول: مفهوم ظاهرة تغير المناخ و الآثار الناجمة عنها.

يعتبر المناخ قضية بيئية هامة وحقيقة علمية ومشكلة عالمية طويلة الأمد، تنطوي على تفاعلات معقدة لها تداعيات سياسية، اجتماعية، بيئية واقتصادية بالدرجة الأولى، و هذا بالنظر لما تشكله من تهديد واضح يعترض تحقيق التنمية المستدامة في مختلف بلدان العالم و بخاصة الفقيرة منها.

و قد أدى تفاقم ظاهرة التغيرات المناخية و اتساع أبعادها المحلية و الإقليمية إلى توجيه الاهتمام إلى مستوى الضرر الذي قد تسببه، و الذي تجاوز تحديد آثاره التصور الآني إلى تصور مستقبلي دفع بالدول إلى مراجعة حساباتها و توجيه اهتماماتها أكثر إلى هذا المشكل.

المطلب الأول: تعريف ظاهرة تغير المناخ و أسبابها.

يمثل المناخ بمختلف مكوناته نظاما مفتوحا يؤثر و يتأثر بمختلف العوامل الداخلية و الخارجية المكونة له و المحيطة به، و لهذا جرى الاتفاق على اعتباره عاملا أساسيا و محددا فعالا يجب أن تأخذه الدول بعين الاعتبار حين إعداد برامجها الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية.

و يأخذ نفس هذه الميزات مشكل التغير المناخي الذي يعد من أهم التحديات التي تواجه البشرية، حيث بدأ الاهتمام به مع نهاية القرن 19م ، بعد أن تمكن علماء و باحثون في مجال علم المناخ و الأرض من تأكيد حقيقة علمية تتمثل في أن مناخ الأرض في تغير مستمر و بطريقة سيكون تأثيرها سلبي على نمط حياة سكان الأرض من جميع النواحي، و منذ ذلك الحين قدمت عدة تعارف حاولت أن تعطي لهذه الظاهرة مدلولا محددا.

أولا- تعريف التغير المناخي: من بين أهم التعاريف التي تناولت ظاهرة التغير المناخي ما جاءت به اتفاقية الأمم المتحدة حول تغير المناخ ، و التي عرفت التغيرات المناخية بأنها " تلك التغيرات في المناخ التي تعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري الذي يفضي إلى تغير في تكوين الغلاف الجوي العالمي الذي يلاحظ، بالإضافة إلى التقلب الطبيعي للمناخ على مدى فترات زمنية متماثلة"[1].

1- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول التغيرات المناخية . متاحة عبر موقع:
http//unfccc.int/Resource/docs/convkp/convarabic.pdf.

أما فريق العمل الحكومي الدولي لتغير المناخ (GIEC)[1] فقد عبر عن التغيرات المناخير بأنها "كل أشغال التغيرات التي يمكن التعبير عنها بوصف إحصائي ، والتي يمكن أن تستمر لعقود متتالية و الناتجة عن التفاعلات الداخلية لمكونات النظام المناخي"

و قد ساهمت هذه التقارير التي يعدها هذا الفريق في الوصول إلى توافق للآراء العلمية حول ظاهرة التغير المناخي، و توصلت إلى أن معظم التغيرات المناخية الملاحظة على مدى السنوات الخمسين الماضية ناجمة عن الأنشطة البشرية بنسبة تفوق 90 بالمائة.[2]

كما يعرفه البعض الآخر بأنه" ذلك التغير الحاصل في العوامل و الظروف المناخية ، و الناتج بصورة مباشرة عن الأنشطة البشرية التي تقوم بطرح كميات كبيرة من غازات الاحتباس الحراري إلى الغلاف الغازي للأرض كنتيجة للثورة الصناعية و ارتفاع معدلات النمو في البلدان المتقدمة و النامية بفعل العديد من الاستخدامات المضرة بالبيئة، خصوصا استخدام الوقود الأحفوري، الغاز والفحم في توليد الطاقة"[3].

وبذلك أصبحت ظاهرة التغير المناخي من أبرز القضايا التي تتصدر اهتمامات العالم في الوقت الحالي، بالنظر لاتباطها و تأثيرها المباشر على مختلف القطاعات الحيوية من أهمها الزراعة و المياه و الطاقة والصحة ...و غيرها، ما جعلها تحظى باهتمام واسع من قبل مختلف المنظمات و الهيئات الدولية المعنية بالبيئة، و رسخ قناعات لدى علماء المناخ بأن هذه التغيرات ناتجة عن تدخل النشاط البشري بفعل ما يتم إطلاقه من غازات تتسبب في الاحتباس الحراري- غازات الدفيئة- إلى الغلاف الجوي للأرض، من جراء استخدام الوقود الأحفوري لتوليد و استخدام الطاقة ، وعند حرق الغابات و من الأنشطة الزراعية و التغيرات في استخدام الأراضي...

ثانيا- أسباب ظاهرة تغير المناخ : هناك أسباب عديدة أدت إلى تطور ظاهرة التغيرات المناخية وظهور ما يعرف بالاحتباس الحراري، منها ما ينسب للفعل البشري و منها ما ينسب للطبيعة، ذلك أن الإنسان منذ نشأته على الأرض و هو يحدث تغييرات هائلة في الطبيعة وعلى البيئة، منها ما عادت بالآثار الإيجابية وكانت منفذا لتطور البشرية عبر التاريخ، و منها ما أدت إلى تدهور البيئة وصارت تشكل تحديا واضحا للبشرية ، بالنظر لما سببته من إضعاف للتنمية في جميع المجالات.

1- GIEC هي اختصار ل: Groupe d'expert intergouvernemental sur l'évolution du climat و الذي تم إنشاؤه سنة 1988، حيث ساهم هذا الفريق الحكومي الدولي مساهمة كبيرة في تحسين فهم مخاطر تغير المناخ و التوعية بها ، و منذ أن نشر الفريق تقرير التقييم الأول في عام 1990 شهد علم المناخ تطورا سريعا. ينظر في ذلك: بوسبعين تسعديت، أثر التغيرات المناخية على الاقتصاد و التنمية المستدامة، مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الوطني الأول حول التغيرات المناخية و التلوث، جامعة العقيد آكلي محند أولحاج، البويرة، غير منشورة، ص 03.

2- بوسبعية تسعديت، المرجع السابق، ص 03.

3- سمية سراج، ظاهرة التغير المناخي....معناها و أسبابها و نتائجها، دراسة متوفرة عبر موقع:
www.sudacom.net/2012/11/blog-post_12.html.

فمن جهة قد يحصل التغير المناخي بسبب رفع النشاط البشري لنسب غازات الدفيئة[1] في الغلاف الجوي الذي بات يحبس المزيد من الحرارة، فكلما اتبعت المجتمعات البشرية أنماط حياة أكثر تعقيدا واعتمادا على الآلات احتاجت مزيدا من الطاقة، و ارتفاع الطلب على الطاقة يعني حرق المزيد من الوقود الأحفوري (نفط، غاز ، فحم)، و بالتالي الرفع من نسب الغازات الحابسة للحرارة في الغلاف الجوي ، و بذلك تظهر مساهمة البشر في تضخيم قدرة مفعول الدفيئة الطبيعي على حبس الحرارة.

كما يظهر كذلك تأثير العنصر البشري و مساهمته في تفاقم الظاهرة من خلال استعمالها المفرط للموارد الطبيعية و بخاصة غير المتجددة منها ، بالإضافة إلى القضاء على المساحات الخضراء من خلال استخدام الأراضي للبناء و الزراعة و تشكيل الغابات و تأثيرها على المواصفات الفيزيائية و الحيوية لسطح الأرض[2].

أما عن الأسباب الطبيعية فقد تكفل مجموعة من العلماء و الباحثين بتحديد العوامل الطبيعية التي تؤثر في تغير المناخ، و بخاصة تغير معالم دوران الأرض و الإشعاع الشمسي[3]، بالإضافة إلى النشاطات البركانية التي تؤثر بشكل واضح على الموازنة الطاقوية بين المناخ و الأرض.

المطلب الثاني: الآثار الناجمة عن ظاهرة تغير المناخ.

لقد سجلت عدة تغيرات في العقود الأخيرة ناجمة عن التغير المناخي، منها ما هو اقتصادي و منها ما هو اجتماعي و أهمها ما هو بيئي، هذا الجانب الأخير يعتبر الأكثر عرضة و تأثرا بالتغيرات المناخية باعتبار المناخ جزء لا يتجزأ من النظام البيئي.

و إذا أردنا أن نحدد بشكل مضبوط و دقيق الآثار السلبية الناجمة عن التغير المناخي، فهذا لن يكون بالأمر الهين، كونها لا تعد آثارا بسيطة بل معقدة في أغلبها، بالإضافة إلى امتدادها إلى ميادين و مجالات مختلفة.

أولا- تأثير التغيرات المناخية على البيئة: يؤثر التغير المناخي بشكل أساسي على المجال البيئي من خلال التغييرات التي يحدثها في المكونات غير الحية للنظام البيئي، في صورة ارتفاع درجات الحرارة و ارتفاع مستوى سطح البحر و ارتفاع حجم الكوارث الطبيعية كالزلازل و الفياضانات و البراكين و العواصف وحرائق الغابات ..الخ، بالإضافة إلى تأثر المياه و التربة بسبب زيادة الترسبات الساقطة على شكل أمطار و نقص الأمطار الصالحة للري، ما يستدعي الاستعمال المكثف للأسمدة و المبيدات التي تعود بالسلب على نوعية التربة.

1- غازات أو مفعول الدفيئة هو ظاهرة يحبس فيها الغلاف الجوي بعضا من طاقة الشمس لتدفئة الكرة الأرضية والحفاظ على اعتدال مناخنا، و يعتبر ثاني أكسيد الكربون أحد أهم هذه الغازات التي تساهم في مضاعفة هذه الظاهرة، كما يعتبر مفعول الدفيئة المضخم سببا كفيلا برفع حرارة الكوكب بسرعة لا سابقة لها في تاريخ البشرية.

2- بوسبعين تسعديت، آثار التغيرات المناخية على التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة استشرافية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، 2014، ص07.

3- يعتبر العالم الجيوفزيائي Yougoslave Milankovitch أول من وضع سنة 1920 نظريته القائلة بأن التغيرات المناخية للأرض في السنوات الاخيرة مرتبطة بتغيرات كمية الاشعاعات الشمسية المستقبلة من طرف الأرض. نقلا عن: بوسبعية تسعديت، آثار التغيرات المناخية على التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة استشرافية، المرجع السابق ، ص 06.

كما قد تحدث أيضا تغيرات في المكونات الحية للنظام البيئي فتؤدي إلى الإضرار بالأنظمة الإيكولوجية والتنوع البيولوجي فيها، و ذلك بإحداث خلل في توقيت تكاثر العديد من الحيوانات و النباتات ، أو التأثير على موسم هجرة الحيوانات و إطالة موسم الزراعة، هذا الميدان الأخير يعد القطاع الأكثر حساسية، حيث يتأثر الإنتاج الزراعي و إنتاج الأغذية سلبا بتغير المناخ و لا سيما في البلدان المعرضة بكثرة للتقلبات.

ثانيا- تأثير التغيرات المناخية في المجال الاجتماعي: تشكل التأثيرات الملاحظة و المتوقعة لتغير المناخ مخاطر مباشرة و غير مباشرة على حياة البشر خاصة الأطفال و النساء من خلال زيادة الجوع و سوء التغذية، كما تؤثر على صحة الأشخاص من خلال الموجات الساخنة و تلوث الهواء و ما يصاحبه من أمراض خاصة بالمناطق الفقيرة من العالم[1].

كما يدل الواقع المعاش على قدرة التغيرات المناخية على خلق و زيادة حدة التوترات الإقليمية، حيث تعتبر أداة لمضاعفة التهديدات، بل و ربما عاملا محفزا للصراع العنيف و مصدرا لتهديد الأمن الإنساني[2]، و هو ما قد يدفع بالأفراد إلى النزوح من مناطق إقامتهم.

ثالثا- تأثير التغيرات المناخية في المجال الاقتصادي: لم يكن أحد فيما مضى يهتم بالآثار السلبية التي يمكن أن تخلفها الثورة الصناعية التي شهدها العالم خلال القرن 18م، من جراء طغيان الآثار الإيجابية على مختلف النواحي الاجتماعية والاقتصادية، لكن و مع مرور الوقت طفت إلى السطح وأصبحت ظاهرة للعيان مخلفات ما تركته هذه الثورة على دول العالم،حيث أصبحت الغازات السامة المنبعثة من المصانع والنفايات والاستهلاك المفرط و اللاعقلاني للموارد الطبيعية تشكل أهم الأسباب المؤدية للتلوث البيئي و تفاقم ظاهرة الاحتباس الحراري.

هذا الوضع أثر على القطاع الاقتصادي بمجالاته المختلفة (السياحة، الزراعة ، الموارد المائية..)بالنظر لحساسيته المفرطة اتجاه التأثيرات المحتملة للتغير المناخي سواءا بشكل مباشر أو غير مباشر.

ففي القطاع المالي مثلا تشير التوقعات إلى أن هذا القطاع سيتحمل جراء الكوارث الطبيعية الناتجة عن التغيرات المناخية حوالي 150 مليار دولار كل سنة خلال العشر سنوات المقبلة، ما سيعود بخسائر فادحة على الأسواق المالية في العالم، و في القطاع الفلاحي أثرت هذه التغيرات المناخية على الإنتاج الفلاحي والأمن الغذائي جراء انخفاض مستوى ، نوعية و كمية المياه، و حسب تقرير الفريق الحكومي المعني بالمناخ فإن ارتفاع

1- بداية من منتصف السبعينات لاحظ باحثو الصحة العالمية ظهور و انتشار العديد من الأمراض المعدية، ومن ثم وقفو عند سببية عامل المناخ المتغير كمؤثر سلبي على صحة الأفراد، خاصة إذا تعلق الأمر بالهواء و الماء و الطعام..الخ. لمزيد من التفصيل يراجع: بوسبعية تسعديت، آثار التغيرات المناخية على التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة استشرافية، المرجع السابق ، ص 69.

2- وفقا لإحدى الدراسات فإن آثار تغير المناخ المتفاعلة مع المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية ستولد احتمالا كبيرا لنشوء نزاعات عنيفة مستقبلا في 46 بلد، يقيم فيها حوالي 6,7 مليار نسمة من بينها دول جنوب افريقيا و امريكا اللاتينية...مشار إليه في أطروحة: بوسبعية تسعديت، المرجع نفسه، ص 70.

درجات الحرارة سينتج عنه ارتفاع في أسعار المواد الغذائية و هذا بسبب تقلص الأراضي الفلاحية و ارتفاع الطلب العالمي ، مما سيؤدي إلى مجاعات في بعض مناطق العالم[1] .

أما في قطاع الطاقة – وهو الأهم- فتشير أغلب الدراسات إلى أن خيار التخلي أو التقليل من الاستهلاك العالمي للوقود الأحفوري ليس متاحا في الوقت الحالي، باعتبار أن جل الآلات تعتمد في المصانع على هذا النوع من الطاقة، كما أن أكبر الشركات على مستوى العالم تعمل في مجال الوقود الأحفوري و تحقق من جراء بيعه مكاسب خيالية، لذلك فمن غير المتيسر بالنسبة لها أن تتخلى عن هذه التجارة المربحة و تلجأ إلى الطاقات النظيفة التي تعتبر تكاليف إنتاجها عالية.

المبحث الثاني: إتفاق باريس حول المناخ و انعكاساته على الأمن البيئي بالجزائر

في ظل المتغيرات البيئية العالمية الناجمة عن أنشطة بشرية أو كوارث طبيعية و التي تصدرت قائمة اهتمامات المجتمع الدولي ،سارعت الدول و الحكومات إلى إيجاد حلول إستعجالية من أجل تدارك الأضرار المحدقة بكوكب الأرض ، وترسيم خطة طريق من أجل رسم معالم مستقبل بيئي نقي و خال من التهديدات .

هذه المساعي تكللت بانعقاد مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ في دورته الحادية و العشرين بباريس ، بمشاركة قياسية لممثلي الدول قاربت 195 دولة ، في محاولة منهم لوضع إتفاقية دولية تلزم جميع دول العالم بمواجهة ظاهرة الإحتباس الحراري .

المطلب الأول : إتفاق باريس العالمي حول الحد من التغير المناخي

انعقد مؤتمر باريس لتغير المناخ في الفترة الممتدة من 29 نوفمبر إلى 13 ديسمبر 2015 بباريس2 وهذا بعد أكثر من 30 سنة من المناقشات المعقدة حول المناخ ، وخصوصا بعد فشل مؤتمر كوبنهاجن المنعقد لسنة 2009.

و يشكل اتفاق باريس التاريخي نقطة تحول هامة في مسار حماية النظام البيئي ، كونه جاء نتاج سنوات طويلة من العمل أدارها عدد كبير من العلماء و صانعي القرار و الناشطين و المنظمات الفاعلة في الميدان ، حيث هدف من ورائه واضعوه العمل على وقف المضاعفات المرعبة لتغير المناخ عن طريق خفض انبعاثات الكربون في المدى القصير ، و استهداف وقفها كليا ما بين سنوات 2050 و2070 ، مما يفيد بوجوب التعجيل للانتقال إلى قطاع طاقة خال من الكربون3 و هي رسالة واضحة من باريس مفادها أن على دول العالم أن تكون مستعدة للتعامل مع اقتصاد بلا كربون خلال فترة قد لا تتجاوز 35 سنة .

1- نقلا عن:بوسبعية تسعديت، آثار التغيرات المناخية على التنمية المستدامة في الجزائر،دراسة استشرافية، المرجع السابق،ص 71.

2- انعقدت هذه القمة بمناسبة الدورة 21 لمؤتمر اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ و الدورة 11 لمؤتمر الأطراف العمال بوصفه اجتماع الأطراف في بوتوكول كيوتو، وقد حضر المؤتمر حشد قياسي يزيد عن 36000 مشارك.

3- نجيب صعب، اتفاقية المناخ حقيقة على العرب التعامل معها، مجلة البيئة والتنمية، متوفرة عبر موقع المنتدى العربي للبيئة والتنمية.

و قد تضمن إتفاق باريس كذلك الدعوة لمساعدة الدول النامية على مواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري بنحو 100 مليار دولار سنويا في 2020 لتكون سقفا يمكن مراجعته بالزيادة و هذا استجابة لمطلب دول الجنوب منذ وقت طويل ، كما ألزم الدول المشاركة على البدء في مبادرات تهدف إلى إنعاش التقنيات النظيفة لتفادي خطر الكوارث في حال ارتفاع حرارة الكوكب .

و تنطلق أهمية إتفاق باريس من أنه يتيح أيضا تسريع نمو الطاقات المتجددة بحسبانها أكثر حفاظا على البيئة والتخلي التدريجي على الطاقات الأحفورية المسؤولة عن ارتفاع درجات المناخ ، كما أن الإتفاق يشجع أيضا على اللجوء إلى مصادر للطاقة المتجددة و يغير أساليب إدارة الغابات و الأراضي الزراعية ، بل و حتى إستراتيجيات الدول النفطية التي ستبحث عن طاقات متجددة و بديلة عن النفط و الغاز ، أو بامتلاكها التكنولوجيا الحديثة التي ظلت محتكرة من قبل الدول العظمى للحد من الانبعاثات الغازية التي تولدها المحروقات ، مما يدخلنا إلى عصر ما بعد النفط عبر تحول الاقتصاد العالمي إلى نمو منخفض الانبعاث و قادر على الصمود أمام المتغيرات المناخية[1] .

هذا و قد اعترفت الاتفاقية بالمسؤولية التاريخية للدول الصناعية في الإنبعاثات التي سببت تغير المناخ وتحملها المسؤولية الرئيسية في المعالجة ، حيث اتفقت جميع الدول على خفض انبعاثاتها لقاء مساعدات مالية وتكنولوجية تحصل عليها الدول الفقيرة من الدول الغنية ، و هو الأمر الذي يعزز الآلية الدولية المعروفة " آلية وارسو " 2حول الأضرار من التغير المناخي ، و التي تعد مسألة حساسة بالنسبة للدول المتقدمة خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية التي تخشى الوقوع في مساءلات قضائية بسبب "مسؤوليتها التاريخية " في التسبب في الإحتباس الحراري ، و لذلك قامت الدول بإدراج بند يوضح بأن الإتفاق لن يشكل قاعدة لتحميل المسؤوليات أو المطالبة بتعويضات3 .

إن هذه الإتفاقية سيكون لها دون شك أثر كبير على الدول المصدرة للبترول ، لأن التحول إلى اقتصاد لا يعتمد أساسا على الوقود الأحفوري قد يكون أسرع مما كان متوقعا ، مما يحتم على هذه الدول أن تجري تعديلات على سياساتها الاقتصادية و البيئية على حد سواء و أن تراجع أهداف النمو التي تعتمدها حاليا :

1- خالد زغلول، اتفاق المناخ بباريس... تحول عالمي لمرحلة ما بعد النفط، مجلة السياسة الدولية، دورية متخصصة في الشؤون الدولية، مؤسسة الأهرام ، مصر، 2016.

2- كانت الأمم المتحدة قد عقدت مؤتمرا لتغير المناخ في نوفمبر 2013 بوارسو يتضمن إنشاء آلية وارسو، هذه الأخيرة مكونة من سبعة قرارات حول التمويل، و الترتيبات المؤسسية و القضايا المنهجية الخاصة بالمبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراش وتدهور الغابات في البلدان النامية.

3- حدثت في المؤتمر مساعي حثيثة لإقناع كل من الولايات المتحدة الأمريكية و الشين بالتوقيع عليها، باعتبارهما المسؤولتان عن ما نسبته 40 بالمائة من حجم الانبعاثات الحرارية، و كانت دائما ترفضان في كل القمم السابقة التوقيع على أية معاهدة ذات صلة بالموضوع ولاسيما بروتوكول كيوتو.

والجزائر ليست في منأى عن هذه التطورات باعتبارها من الدول المشاركة في هذا المؤتمر ، لذلك سنحاول أن نستشرف فيما يلي تداعيات هذا المؤتمر على الأمن البيئي في الجزائر بأبعاده المختلفة .

المطلب الثاني : انعكاسات مؤتمر تغير المناخ على البيئي في الجزائر

شاركت الجزائر في الندوة العالمية حول المناخ المنعقدة بباريس في ديسمبر 2015 و أكدت من خلالها عزمها على العمل من أجل الوصول إلى إتفاق عالمي جديد يكون طموحا و موجها نحو التحرك و مرتكزا على الإنصاف و على التضامن في مجال التصدي لانعكاسات المناخ ، يكون مقتبسا – الاتفاق – من روح الانتماء المشترك لمصير عالمي مشترك[1] .

هذا الإتفاق العالمي عزز الترابط الموجود بين التغيرات المناخية و الأمن البيئي ، و هو ما دفعني إلى محاولة إبراز التأثير الذي تمارسه هذه التغيرات على الأمن البيئي في الجزائر بأبعاده المختلفة ، و لكن قبل ذلك لابد من أن نوضح المقصود من مصطلح الأمن البيئي .

أولا – المقصود بالأمن البيئي: الأمن البيئي مفهوم جديد استحدث في فترة التسعينات من قبل دول الشمال المتقدم مثل الو م أ و الدول الإسكندنافية ، في حين أن العديد من دول الجنوب لم تضع بعد مفهوما محددا للأمن البيئي حيث تحاول دولهم حاليا استحداث مفهوم الأمن البيئي ، و هو ما ينطبق مثلا على دولة الصين التي تعتمد الأمن البيئي تحت مظلة حماية البيئة .

كذلك الحال مع المنظمات الدولية و الهيئات الدولية التابعة للأمم المتحدة التي لم تتبنَ بعد مفهوما محددا للأمن البيئي، حتى عام 1994م حين أشار البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة إشارة مختصرة في التقرير السنوي حول التطور الإنساني في الصفحة 28 منه إلى أن المشاكل البيئية التي تواجهها الأقطار هي مزيج من التدهور المحلي و العالمي... وأكد على أنه من الصعب المحافظة عن الأمن الدولي دون تحقيق الأمن البيئي.

ومن بين التعاريف التي تناولت مفهوم الأمن البيئي من الزاوية العلمية تعريفه بأنه" المحافظة على المحيط الفيزيائي للمجتمع و تلبية احتياجاته من دون التأثير على المخزون الطبيعي"[2]، أوبأنه" النظام المتعلق بالأمان العام للناس من الأخطار الناتجة عن عمليات طبيعية أو عمليات يقوم بها الإنسان نتيجة إهمال أو سوء إدارة"، إلا أن الملاحظ على هذا التعريف الأخير أنه جاء مهملا لحماية البيئة فيما يتعلق بالأجيال القادمة و مستقبل البشرية، و معتبرا أن أي متغير يؤثر على السلامة العامة سوف يكون عنصر من بيئي، فهو يهتم بأمن البيئة من ناحية الناس و ليس بأمن البيئة نفسها، وهناك أيضا من عرف الأمن البيئي بأنه عبارة عن " إعادة تأهيل البيئة و معالجة المخاطر البيولوجية التي يمكن أن تقود إلى تدهور اجتماعي أو اقتصادي"[3].

1- يراجع النص الكامل لكلمة الوزير الأول الجزائري عبد المالك سلال ضمن أشغال الدورة عبر الموقع: www.aps.dz

2- إيهاب طارق عبد العظيم، أثر التشريعات الوطنية على تحقيق الأمن البيئي، ورقة علمية مقدمة ضمن أشغال الملتقى العلمي حول الاستخدام السلمي للطاقة النووية وأثره على الأمن البيئي بالمنامة، البحرين، 2014، ص05.

3- فايق حسن جاسم السجيري، البيئة والأمن الدولي، مجلة النبأ، العدد 72، 2004. ص

و على هذا النحو أصبح الأمن البيئي يمثل المرجعية المنظمة و المراقبة لكل الأنظمة التي تجسد إستراتيجية بيئية وطنية من شأنها تحقيق الأمن و الرخاء والاستقرار للدولة ، وأصبح معه الاهتمام العالمي بمشكلات البيئة يعبر عنه في عرف الدراسات الإستراتيجية بمصطلح أمن البيئة، وذلك بسبب الضغط المتزايد على نظم دعم الحياة في الكرة الأرضية والاستهلاك المفرط للموارد الطبيعية المتجددة وما يحملانه من أخطار تهدد صحة الإنسان و رفاهيته[1].

ولما كان تدهور الموارد الطبيعية يعني تهديدا مباشرا لقيمة الحياة فإن انعدام الشعور بالأمن هو النتيجة المنطقية المترتبة عن هذا التدهور، و من هنا كانت الحاجة لتفعيل مفهوم الأمن البيئي و ضرورة تذكير الحكومات بأهمية تحقيق ذلك المفهوم لكونه لا يقل أهمية عن فروع الأمن الأخرى.

ثانيا- انعكاسات اتفاق تغير المناخ على الأمن البيئي بالجزائر: يعتبر اتفاق باريس الأول من نوعه الذي يهدف لحث جميع دول العالم للحد من انبعاثات الكربون، وقد رأت فيه أغلب الدول ملاذا للخلاص أو الحد من مشاكل التغيرات المناخية حيث رحبت هذه الدول بالاتفاق ووصفوه بأنه طموح و متوازن ويراعي الظروف الداخلية في كل دولة.

و قد شاركت الجزائر في قمة باريس حول المناخ المنعقدة في ديسمبر 2015، مقدمة على لسان مبعوثيها تصوراتها الذاتية التي تستجيب للحاجيات الملحة للجزائريين في التنمية و تنويع الاقتصاد والصحة و فرص العمل و الحفاظ على البيئة، و دعت إلى تكثيف الجهود للمساهمة في صياغة اتفاق ملزم للمجموعة الدولية بهدف التقليل من انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري، كما أكدت على أن التغيرات المناخية عامل مؤثر يؤدي إلى مضاعفة التهديدات التي يواجهها السلم و الأمن العالميين، الأمر الذي يزيد من حدة التوترات وانعدام الأمن و زيادة تدفق المهاجرين المناخيين.

و قد تلى عقد اتفاقية باريس انعقاد قمة نيويورك المتعلقة بمناقشة أهداف التنمية المستدامة 2030 في أفريل 2016، و التي بحثت بدورها سبل تطبيق اتفاقية باريس، حيث التزم فيها المتدخلون بمضاعفة الجهود لخفض مستوى الانبعاث الحراري، بالرغم من أن التخصيصات المالية المعلن عنها بقيت بعيدة عن تطلعات الهيئة الأممية لتحسين المشاريع الخاصة بتخفيض الانبعاث الحراري.

هذه القمة شهدت بدورها مشاركة و توقيع الجزائر[2] باعتبارها من الدول المعنية مباشرة بالتغيرات المناخية حيث أن 90 بالمائة من مساحتها مصنفة ضمن كبرى صحارى العالم، وهو ما يتطلب منها أن تتأقلم و تتكيف مع الأوضاع التي يعيشها العالم في الوقت الراهن.

1- إيهاب طريق عبد العظيم، المرجع السابق، ص 05.

2- حيث تم تكليف وزير الدولة ووزير الشؤون الخارجية و التعاون الدولي السيد رمطان لعامرة بالتوقيع باسم الجزائر يوم 22 أفريل 2016 على اتفاق باريس حول المناخ.

و باعتبار الجزائر من أكثر البلدان عرضة للتغيرات المناخية فإن انعكاسات ذلك على البيئة قد تأخذ أبعادا خطيرة مستقبلا بالأخص في المناطق الساحلية و الهضاب العليا، منها ما يتعلق بالجفاف والانخفاض المتواصل في وفرة المياه ، وكذا التصحر الناتج عن تزايد موجات الجفاف، باللإضافة إلى الزلازل و الفياضانات و ارتفاع مستوى سطح البحر ...الخ.

إن الجزائر بتوقيعها على اتفاقية باريس حول تغير المناخ تكون قد واكبت توجهات المجتمع الدولي للحفاظ على نظام بيئي عالمي يأخذ في الاعتبار مختلف الجوانب المؤثرة في الطبيعة و في حياة الناس، ومن ثم الإنتقال إلى الاقتصاد الأخضر الذي بات أمرا لا مفر منه، بالرغم من آثاره السلبية على بعض الدول خاصة منها المنتجة للنفط.

ففي المجال البيئي عكست معالم الاتفاق الذي خرجت به قمة باريس تطلعات الجزائر و الدول النامية بصفة عامة للحد من ظاهرة تغير المناخ واحتواء متوسط ارتفاع درجة الحرارة لأقل من درجتين مئويتين، خاصة بعدما التزمت الدول المتقدمة بتوفير تمويل سنوي بقيمة 100 مليار دولار للحد من هذه الظاهرة في آفاق 2020، و هو ما قد يساهم بتدارك الآثار الأكثر تدميرا للتغير المناخي الذي يتجلى في زيادة العواصف الماطرة والأعاصير و تقدم زحف الرمال وانزلاق التربة واختلال الأنظمة البيئية الطبيعية، وتعتبر كلها عوامل تهدد المحاصيل الزراعية أو الثروات البحرية في مختلف مناطق العالم.

هذا الوضع دفع بالجزائر للعمل على تعبئة مرافقة هامة للتخفيف من انبعاثات الغاز المسبب للاحتباس الحراري والتكيف مع آثار التغيرات المناخية، حيث تقوم الجزائر منذ سنوات بإعادة تخزين ثاني أكسيد الكربون في طبقات الأرض[1] ، فضلا عن إطلاق سياسة تعزيز الطاقات المتجددة من خلال اعداد خطة وطنية شاملة.

كما يتوقع كذلك أن يكون لقمة باريس آثار ملحوظة على الجانب الاقتصادي ، حيث أنه في دراسة أجراها كاتب الدولة لدى الوزير الأول مكلف بالاستشراف و التخطيط بشير مصيطفى أوضح فيها أن انعكاسات قمة باريس حول المناخ على الاقتصاد الجزائري تتمثل في كون نسبة المحروقات في الميزان التجاري هي 98 بالمائة، والقرار بفرض رسوم على إنتاج النفط و استهلاكه وأية التزامات جديدة بخفض الاحتباس الحراري سيؤثر مباشرة في حجم احتياطي الصرف الجزائري مستقبلا[2] .

وبهذا كان مؤتمر باريس حاسما من حيث القرارات التي خرج بها، و التي دفعت الجزائر إلى تبني سياسات طاقوية و صناعية تحافظ على البيئة والأرض، من خلال تحفيز استخدام الطاقات النظيفة والمتجددة للحد من

1- يعتبر مشروع تخزين الكربون واحدا من أكبر ثلاث مشاريع في العالم، وهو باسم شركة بريتيش بتلويوم في منطقة عين صالح... لمزيد من التفصيل حول المشروع يراجع: مصطفى كمال طلبة، نجيب صعب، المرجع السابق ، متوفرة عبر موقع المنتدى العربي للبيئة والتنمية.

2- دراسة متوفرة عبر موقع جريدة الجزائر اليوم : www.aljazairalyoum.com

الظاهرة، و تكريس الحق في بيئة سليمة و التنمية في التعديل الدستوري الأخير لسنة 2016، بالإضافة إلى الاهتمام أكثر بالأمن البيئي ووضعه في نفس مرتبة الأمن الإنسانس بالنظر للترابط الكبير بينهما.

خاتمة:

لوقت ليس ببعيد كانت قضية التغيرات المناخية متداولة فقط في المجال العلمي البيولوجي والإيكولوجي، لكن البعد العالمي الذي فرضته و امتداد آثارها لتشمل جميع المجالات الحيوية في كل دول العالم- المتقدمة منها والمتخلفة- جعل من هذه الظاهرة محور انشغالات العالم برمته، و لذلك جاءت قمة باريس لتؤكد على ذلك، وتسعى للوصول إلى آراء توافقية للحد من الظاهرة وتقرير مجموعة من التدابير الاحترازية و العلاجية، بالشكل الذي يضمن مصالح جميع الدول على حد سواء.

و الجزائر بدورها أبدت حرصها الدائم والمعهود على الاهتمام بقضايا البيئة من خلال مشاركتها في أغلب التجمعات الدولية التي تهتم بالبيئة، و تأكيدها في قمة باريس على الحفاظ على مبادئها التي عرفت بها من خلال الإسراع في الانتقال الطاقوي نحو نظام يعتمد على الطاقات النظيفة و المتجددة كخيار بيئي و اقتصادي في نفس الوقت.